

دور المرجعية الدينية العليا في تعزيز قيم المواطنة في العراق

م.م علي حمزة جبر الجاسمي

م.م علي مجيد خليل العبودي

كلية القانون والعلوم السياسية-الجامعة الإسلامية فرع الديوانية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على مبعوث الرحمة للعالمين وعلى اله وصحبه أجمعين

وبعد إيماننا منا بدور المرجعية في المجتمع العراقي منذ زمن بعيد وعلى ممر العصور كان لها دور بارز وفعال وبعد أحداث العراق لعام ٢٠٠٣ كان لها دور متميز وجبار في توحيد الصفوف من جهة والحفاظ على وحدة العراق من دنس الأعداء من جهة اخرى، حيث ان المجتمع العراقي مرتبط بجذور دينية لا يمكن إنكارها او الإغفال عنها لذلك عرفنا منا بجهود التي بذلت من قبل المرجعية الرشيدة والامتنان لها على مواقفها في توحيد وتعزيز المواطنة اخترنا هذا الموضوع مع وربط دورها بهذه المفردة التي تعني ان يكون هناك شعب متجانس مترابط متساوي بالحقوق السياسية والمدنية وامام القانون وجميع الحقوق محفوظة بموجب الدستور، كذلك تشمل المواطنة على قيمة الحرية التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما بهذا يجب المجتمع ان يحتضن أبناءه بدون اي تفرقة بدين او طائفة او معتقد او قومية او فكر التي يعتنقونها لان ذلك هو ما يجعل المجتمع متجانس ومترابط ومحافظ على كينونته، وعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي من خلال الاطلاع على خطب الجمعة للمرجعية الدينية وربط الأحداث مع تشريعات القوانين وإصدار البيانات الدينية.

لذلك ارتينا إلى تقسيم عنوان البحث الى مبحثين الأول مفهوم المواطنة واليات تعزيز بها واما المبحث الثاني صور المواطنة ودور المرجعية الدينية في ترسيخها وانتهينا بخاتمة مقسمة الى نتائج وتوصيات

المبحث الأول

مفهوم المواطنة واليات تعزيز بها

تنطوي كلمة المواطنة على معاني عديدة وإشكاليات كبيرة في تحديد معنيها اذ واجهت اختلافات عديدة بين أفكار الباحثين والمختصين، إذ تعد احدى المصطلحات الحديثة نسبياً في العالم السياسي برغم من وجودها منذ أيام الفلاسفة اليونانيين، لكنهو منذ منتصف القرن الماضي تقريباً أصبحت إحدى المصطلحات المفتاحية للعلوم السياسية التي تربط المواطن بالدولة من خلال الحقوق والواجبات، ومن هذه الأهمية إرتينا أن نقسم هذا المبحث إلى مطلبين إذ خصصنا المطلب الأول إلى مفهوم المواطنة إما المطلب الثاني للآليات تعزيزها .

المطلب الأول

مفهوم المواطنة

من الأمور الصعبة هو مسألة تحديد مفهوم معين في العلوم الإنسانية لأسباب عديدة منها كون هذه المصطلحات تتطور عبر المراحل التاريخية لأنها لا تكون محددة في زمان ومكان معين ومن خلال هذا المطلب نسلط الضوء على تطور هذه المفردة ومفهومها المتقارب مع المفاهيم المنبثقة منها.

ذكرنا سابقاً إن مصطلح المواطنة له تأصيل تاريخي قديم يعود إلى الحضارة اليونانية حيث استخدمها الإنسان لحصول على حقوقه ومطالبته بالإنصاف من الظلام والمتسلطين^(١)، ومما تجدر الإشارة إليه أن من أولى التجارب في إقرار حقوق المواطنة عند الإغريق حاذ ذهبوا للممارسة الديمقراطية في أثينا على الرغم من أنه لم يكن بالتطبيق المطلق للديمقراطية في مشاركة الحقوق السياسية في المجتمع المدني لكنه مقتصر على رجال الأحرار القادرين على تحمل الأعباء دون غيرهم واستبعدوا النساء والأطفال والشيوخ وبعد ذلك بدت المواطنة بالتراجع طوال العصور الوسطى إلى ان بلغنا عصر النهضة وما صاحبه من إصلاح ديني وظهور دولة القومية الحديثة والمشاركة السياسية وتداول السلطة اذ ساعد ذلك في ظهور مفهوم المواطنة^(٢).

إن ظهور مصطلح المواطنة لا يقتصر على هذه الحضارات فقط فقد ذكر العديد من الباحثين إلى استعمال كلمة المواطنة يعود إلى الحضارة ما بين النهرين وحضارة بلاد فارس والحضارة العربية الإسلامية^(٣)، فان مفهوم المواطنة له جذور في الفكر الإسلامي السياسي عندما نتطرق إلى (حلف الفضول) الذي عقد بين أهل مكة ربما نرى أول جذور نظرية لمفهوم المواطنة وأولى تجارب ديمقراطية لحماية الأفراد ونصرة المظلومين ايا كان انتمائهم وهذا يجسد الأصل للمواطنة دون النظر إلى الولاء الفكري^(٤).

ان المتتبع لمعاجم اللغة ومصنفات اللغويين وباستقراء مفردة المواطنة نجد انها كلمة مشتقة من أصل واطن وهي بمعنى الموافقة^(٥).

ويذكر البعض الآخر التعريف اللغوي لهذه المفردة حيث قيل الواو والطاء والنون كلمة صحيحة، فالوطن محل الإنسان، وأوطان الغنم مرابضها، وأوطنت الأرض اتخذتها وطناً^(٦).

وذكر "الوطن محل الإنسان، وأوطنت الأرض ووطنتها توطيناً واستوطنتها، أي اتخذتها وطناً، وكذلك الاتّطان هو افتعال منه"^(٧).

فالوطن عند الجوهري محل الإنسان، أي المكان الذي اتخذته مقاماً وسكناً، مع غض النظر عن صلته به، ويشهد له قول رؤبة: أوطنتُ وطناً لم يكن من وطني. اما تعريف المواطنة اصطلاحاً حيث ركزت اغلب التعاريف على تمتع المواطن بالحقوق المدنية والسياسية في دولة ما^(٨).

أما اصطلاحاً فتعرف المواطنة أنها من نتاج التحولات المجتمعية السياسية المقترنة بولادة الدول وان صيغتها الحديثة قد خرجة عن نطاقها التقليدي إلى الحق ثابت في الحياة السياسية بين الدولة ورعاياها، ومن خلال هذا التعريف المواطنة ترسيخ لمفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل الدولة المؤسسات^(٩).

وهناك من عرفها على أنها تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع، وأن يُعامل

القانون على قدم المساواة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع ، بصرف النظر عن وجوه التنوع العرقية والدينية والثقافية التي ينتسبون إليها^(١٠).

كما عرفت من قبل (دائرة المعارف البريطانية) بأنها الحرية مع ما يصحابها من مسؤوليات، اما التعريف الثاني فيعود إلى (موسوعة الكتاب الدولية) التي تنظر إلى المواطنة كونها عضوية كاملة في الدولة او في بعض وحدات الحكم، والتعريف الثالث (الموسوعة كولير) الأمريكية التي تصف المواطنة بنها أكثر أشكال العضوية اكتمالا^(١١).

وهناك من يصفها بانها علاقة عضوية متبادلة تمثل الرابط القائم على المشاركة والاعتماد والاعتراف والتمثيل المشترك والمتبادل بين الدولة ورعاياها، ومن هنا كانت المواطنة وحدة انتماء ذات محتوى ثقافي قانوني سياسي اجتماعي تسمو عن وحدات البناء والتماسك التقليدي القائم على الوحدات الفرعية المذهبية والعرقية والعشائرية والهوية الخاصة^(١٢).

من خلال التعاريف المذكورة اعلاا نستنتج منها ان المواطنة تتجسد بعلاقة الفرد (المواطن) بالدولة التي ينتمي اليها ويقيم فيها بصورة مستمرة ويتمتع بحقوقها السياسية والاقتصادية إذ يشعر بالانتماء لها ويقدم الولاء لها، كما يكون له دور في المشاركة السياسية، وتطبق عليه القوانين النافذة بتلك الدولة، ولايمكن لهذا الشعور ان ينمو بداخل الفرد الا اذا تمتع بالحقوق التي تقع على عاتق الدولة توفيرها من خلال المرفق العام لتحقيق شعور المواطنة السليم لهم.

المطلب الثاني

آليات تعزيز المواطنة

بعد الاطلاع على مفهوم المواطنة وذهاب اغلب الباحثين إلى دائرة شبه متفق عليها وهي علاقة المواطن بدولة وهذه العلاقة هي علاقة متبادلة من حيث الالتزامات والحقوق حيث لكل منهم حقوق وعليه واجبات ولكي يشعر الفرد بالمواطنة لابد من تعزيز وإتباع آليات تعمل على زيادة الثقة وزيادة الشعور بالانتماء إلى الدولة، وكثير من البلدان تدخل في مراحل انتقالية من الصراع إلى الاستقرار إلى حكم ديمقراطي تتولد بعض

الأحيان قضايا مشحونة تؤدي إلى تصدع هذه الثقافة وعدم الاستقرار، وقبل الولوج في الموضوع أعلاه يجب ان نوضح بعض العوامل التي تؤدي إلى ضعف ثقافة المواطنة. في الواقع هناك العديد من الأمور أثرت بصورة سلبية على تصعيد المواطنة لدى الفرد ومن أهمها غياب تطبيق الديمقراطية في البد وعدم ممارسة الفرد إلى حقوقه ومشاركته السياسية بصورة ديمقراطية فلا يعني وجود نصوص دستورية وقوانين مكتوبة تذكر ذلك لكن بدون تطبيق او وجود دولة تعمل على تطبيقها ولا تعمل على المساواة بين الأفراد بالحصول على حقوقهم^(١٣).

تنامي دور التكوينات العشائرية والقبلية والاثنية والتنوع الثقافي في دولة واحدة حيث تصبح المواطنة امتداد إلى هذه التكوينات اذ ان هذا التنوع وعدم وجود ثقافة تقبل الرأي الأخر يدفع بالدول إلى صراعات الدموية وحرمان من حقوق العيش هذا يضعف قدرتها على استقطاب المواطنين، ويؤدي ذلك إلى تفتت المجتمع وتشويه النسيج الاجتماعي لتكوينها بيئة غير صالحة لعملية بناء مواطنة حقيقية يتمتع بموجبها المواطن بالحقوق والحريات^(١٤).

ويعد من العوامل الأساسية هو تفك مؤسسات الدولة وعدم انسجامها اذ يوتر ذلك في تطبيق المواطنة الفعالة في الدولة لان ضعف هذه المؤسسات وبالأساس المؤسسات الجيش والشرطة والمؤسسات التي تشرف على تطبيق القوانين لان في ذلك عائق على تطبيق المساواة في الدولة وتعم حالة من الفوضى كما نرى اليوم صورة واضحة وعملية لغياب دور الدولة ومؤسساتها وظهور العديد من القوى والمليشيات التي تعمل على تحويل السلطة بيدها ولا يمكن تطبيق المواطنة في هذا الغياب والضعف لأنها دولة تقوم على الاستقواء والعنف^(١٥)، وهناك العديد من هذه الأسباب لا يمكن شرحها جميعها وإعطاء المسببات مثل الفقر وغياب الوعي الثقافي والتعليمي في الدولة.

عندما حددنا الأسباب التي تضعف أو تصدع المواطنة لابد من ذكر آليات لتعزيز هذه المواطنة، نحتاج إلى منظومة من الآليات التي تعد الأساس في استرجاع مبنى المواطنة منها آليات اقتصادية وثقافية وسياسية على الصعيد الداخلي للدولة التي تعبر المواطنة فيها

ركيزة أساسية تقوم عليها السلطة الوطنية، حيث لا يمكن ان يتمتع غير المواطن بهذه الحقوق الا اذا كان يحمل الجنسية تلك الدولة، ومن هذه الآليات وأهمها هي الآليات الاقتصادية والثقافية.

ترتبط الحالة الاقتصادية للمواطن ارتباط متلازم مع المواطنة لان الفوارق الطبقية بين مواطنين الدولة الواحدة غالبا ما ينتج صراعات طبقية، لان توزيع الثروات بأساس عادل داخل المجتمع يؤدي إلى خلق أسس جوهرية على التفاهم المجتمعي وذلك يؤدي بدوره إلى تسوية المنازعات الاثنية والقبلية والطائفية لان إحساس المواطن بالعدالة الاقتصادية مع اقرانه من أبناء الدولة الواحدة ينمي روح الانتماء والولاء إلى الوطن^(١٦) من الناحية الثقافية ودورها في تعزيز روح المواطنة لدى الأفراد ، لان الوعي الثقافي والتأهيل الاجتماعي يعزز العلاقة بين العملية الديمقراطية والمواطنة^(١٧)، واليوم نرى ان سبب وجود الفساد في المنظومة السياسية هو عدم وجود وعي كافي للمواطن في أداء العملية الديمقراطية بالانتخابات لأكثر من ستة عشر سنة وسبب خروج المجتمع من حكم دكتاتوري وتهميش للمواطن في بدء الرأي وتعرض للقمع والخوف من العودة إلى ذلك الواقع أدى الي غياب الوعي الثقافي، لذلك لا بد إعادة هذا العنصر القوي التأثير في المجتمع على جميع المستويات نخب ومواطنين في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية^(١٨).

بعد ذكر العامل الذي يساوي بين المواطنين اليوم الوضع الحالي يحتاج إلى اليات سياسية على اعتبار جميع الصراعات نشأت من الاختلافات السياسية والعديد من المواضيع تندرج تحت هذه الآليات منها حق الانتخاب والمشاركة السياسية وحق الترشيح الأقليات في التمثيل النيابي وجميع هذه العوامل تفرز مجتمع جديد وتحقق موازنة بين القوى الاجتماعية داخل البلد لان هذا ينتج مجتمع متجانس الأفكار والروي من جانب وعلى جانبها الاخر المواطنة الحقيقية والفعالة^(١٩)، عند الاطلاع على تعريف (دارسو) وجدنا ان التعريف يمثل الجزء الاكبر من الثقافة السياسية حيث يعرف المواطنة بأنها منظومة من القيم الفكرية والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع^(٢٠).

وهناك بعض الأمور غير المسلط الضوء عليها حيث غابت عنها الأنظار ومنها الالتزام بأداء الخدمة العسكرية والتزام الدولة بتأمين حماي المواطن اقتصادياً وصحياً واجتماعياً ودفاع عن المواطن في الدول التي يتواجد فيها بصفة أجنبي وعدم المساس بحريته الشخصية واحترامه، والاهتمام بالتعليم الذي يعمل على تهيئة الفرد للقيام بعمله وبصياغة ثقافة موحدة لدى أفراد من مختلف المكونات الاجتماعية لان بذلك تنمية للانتماء والولاء للأرض وحضارتهم.

المبحث الثاني

صور المواطنة ودور المرجعية الدينية في ترسيخها

مع تطور وازدهار الفكر الديمقراطي في البلدان حيث اتسع مصطلح المواطنة في المجتمعات على مختلف الأصعدة منها المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك يمكن ان تتحقق العديد من صور المواطنة من هذا المنطلق قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين الأول صور المواطنة أما المطلب الثاني دور المرجعية الدينية في ترسيخها .

المطلب الأول

صور المواطنة

بالإضافة إلى المفهوم العام الذي ذكرناه في البحث سابقا يذهب بعض علماء الاجتماع في ذكر بعض الصور للمواطنة التي ابرزتها التطورات العالمية الراهنة، حيث نذكر منها المواطنة الايكولوجية والمواطنة الكوزموبوليتانية، والمواطنة المتحركة^(٢١)، ويذكر البعض الأخر صور أخرى منها المواطنة المدنية والمواطنة السياسية والمواطنة الاجتماعية^(٢٢).

مع الاختلاف في المصطلحات المذكورة إلا إن النتيجة واحدة فان تجسد في هذه الأمور الجوهرية للتوضيح بالتفصيل نذكر كل منها، فالمواطنة المدنية هي مجموعة من الحريات الفردية الخاصة بالمواطن حيث تشمل حرية التعبير عن الرأي وحرية التفكير وحرية المعتقد وحق إبرام المعاهدات وحق الملكية، وتعتبر المشاركة بالحقوق المدنية وفقا للمنظور

الحديث للعديد من المجالات بدء من حقوق الفرد بالتعليم وحق الفرد من المرفقات العامة وحرية الفرد بالإبداع الفكري والفني وحرية الأنشطة والممارسة المترتبة لا تعني فقط حقوق الفرد على الدولة وإنما يساهم الفرد في بناء المجتمع لأنها تخلق النزعة العاطفية التي تدل على حب المواطن لوطنه^(٢٣).

وتنعكس الحرية في العديد من المواطن بصورة ايجابية على روح المواطنة بالإضافة إلى الحقوق السابقة، مثل حق المناقشة بحرية مع الآخرين حول المشاكل المجتمعية ومستقبلية، عدم استخدام الأسلوب القمعي والدكتاتوري داخل المجتمع وبالحقيقة هذه النقطة جدا مهمة ومؤثرة على إنشاء مجتمع ديمقراطي.

كذلك المسؤولية الاجتماعية التي تنمي دور المواطن في بناء الدولة من خلال الامتثال إلى بعض لقوانين منها دفع الضرائب وعدم التهرب الضريبي، أداء الخدمة العسكرية، احترام القوانين، احترام خصوصية الآخرين في تعبير عن آرائهم جميع وجميع ذلك ينطوي تحت تسمية المواطنة المدنية او الاجتماعية^(٢٤).

اما المواطنة السياسية فتتضمن صور عديدة منها حق المشاركة في أعمال السلطة التشريعية او التنفيذية من خلال الترشيح في الانتخابات، وحق الانتخاب من يمثله، تبوء المناصب في السلطة المحلية والبلدية وحق ترشيح وحق المواطن في الانتماء إلى الأحزاب والحركات والجمعيات المدنية والخيرية، والمشاركة في تغيير القرارات السياسية وشكل اتخاذ القرار من خلال الاطلاع على تشريعات القانونية، كذلك حق تولي وظائف عامة في الدولة والحق في المجتمع السلمي^(٢٥)، وبالتعبير والمشاركة هي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة والصالحة في ظل الانتماء للدولة الحديثة .

بالإضافة الى هذه الصور توجد صورة مهمة في ترسيخ المواطنة وهي المواطنة الدستورية حيث يعرف الدستور هو من يحدد شكل الدولة ونوع النظام الحكم فيها، سواء كان نظام ديمقراطي عادل او دكتاتوري ظالم ومتسلط من خلال الاليات التي يذكرها في ممارسة السلطة في نصوصه الدستورية، حيث صدر الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بالاستفتاء الشعبي ويذكر في الباب الثاني منه الحقوق والحريات العامة، اذ تناوله الحقوق

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال ذلك يذهب الى إرساء دعائم الحكم الدستوري وإعطاء الحقوق والحريات طابع دستوري لا يمكن الإساءة في استخدامها وفي خطة تعطي أكثر حفاظاً عليها لأنه يعتبر الأعلى والأسمى القواعد في البلاد كذلك تعبر الوسيلة لضمان المواطنة الأساسية وتنظيمها^(٢٦).

حيث أكدت المواد الدستورية على الحقوق المدنية اذ نصت مواده على ان العراقيين متساوين أمام القانون دون تمييز للجنس والعرق او المذهب والمعتقد^(٢٧)، ترسيخ المشرع للاشتراك في العيش بحرية وأمان داخل المجتمع العراقي من خلال التمثيل العادل إمام القانون.

كما يذكر في باب الحقوق منه على تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وهذه المادة تشكل تطور واضح على إلتزام الدولة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التكافؤ فرص العمل^(٢٨)، حرص المشرع على عدم إسقاط الجنسية العراقية عن اي عراقي بالولادة لاي من الأسباب^(٢٩).

اما الحقوق السياسية تعد المشاركة السياسية من اهم الحقوق التي يجب ضمانها لكل المواطنين وقد نص الدستور العراقي على ذلك من خلال اشتراك المواطنين رجالاً ونساء في الشؤون العامة وتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الترشيح والتصويت والانتخاب^{٣٠}، كما يوضح مصدر السلطات الشعب وشرعيتها ويمارس الاقتراع العام السري المباشر وغير المباشر عبر المؤسسات الدستورية^(٣١)، وتفعيل المشاركة النسوية في العملية السياسية وان يكون مضمون بقانون الانتخابات بحيث نسبة تمثيل النساء لا تقل عن ربع عدد أعضاء مجلس النواب^(٣٢)، ويضمن حرية التعبير عن الرأي بكل وسائل والحرية والصحافة والإعلام بالطرق السلمية الحالية من العنف والتحرير والتخريب^(٣٣)، ويذكر حق تأسيس الأحزاب السياسية لترسيخ آليات المشاركة السياسية بدون ان يكون هناك إجبار على الانتماء او الامتثال لها، وهناك العديد من الحقوق التي يذكرها الدستور العراقي التي تعمل على ترسيخ المواطنة وتحديد صور حقيقية

للمواطنة لا يمكن ذكرها بالتفصيل لكن ذكرناها على سبيل المثل والأهمية في تحفيز روح المواطنة.

المطلب الثاني

دور المرجعية في ترسيخ روح المواطنة

بعد الإحداث التي مر بها العراق في عام ٢٠٠٣ أصبح دور المرجعية الدينية إمام مسؤولية دينه ووطنية وتاريخية وأمام مواجهات وتهديدات كثيرة تحتاج إلى تدخل على مستويات متعددة متناغمة مع تطور الحالة فضلا عن المواقف من الديمقراطية والياتها وشكل العراق الجديد، ومن هذا المنطلق ظهر دور المرجعية في الإرشاد والتوجيه وتحديد الخطوط العريضة للمستقبل واعتماد مبدأ الشورى والتعددية والطرق التداول السلمي للسلطة واعتماد العدالة والمساواة بين أبناء البد في الحقوق والواجبات.

لم يكن دور المرجعية في هذه الفترة فقط لابد إن يعي القارئ إن المرجعية الدينية لها تاريخ مشرف لكل الأمة ويشفع لها التاريخ من إسكات الأصوات الناشز التي تدعو إلى توجهات الطائفية، حيث ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف اثبت في العديد من المواضع هي لكل العراقيين باختلاف الديانات بالكل المسلمون^(٣٤).

اذ أخذت دور كبير في تقريب بين المذاهب الإسلامية يعود إلى قرون من الزمن وهي ليست بجديدة بل تولد مع الشعور المترسخ لدى القادة الدينين والشخصيات الإصلاحية بضرورة حفظ هذا التقارب بين كل المكونات الإسلامية لان هذه النزاعات تعتبرها المرجعية نزاعات هدمية وحدة الأمة وللحمة الشعوب لذلك كانوا دائما يدعمون الرأي الذي يصب للوحدة وكان لمدرسة النجف دور مبكر في عملية التقريب ويعود هذه الدور الى مئات السنين من يومنا هذا^(٣٥).

برغم من عدم تدخل المرجعية في إحداث العراق السياسية على اعتبار هي بعيدة عن هاي التدخلات لكن بسبب الظروف التي مر بها العراق أصبحت اليوم المرجعية محط أنظار العالم اجمع، لكون الأزمات التي مريها البلد هي اغلبها أزمات سياسية فرض الواقع على خلاف الخط المعروف للتدخل في الأمور السياسية، لكن بالحد محدود جدا

يقتصر في بعض الاحيان على النصح والإرشاد لكن لا يعني الدور السياسي لها يذهب الجانب الاجتماعي والوطني حيث يبرز نشاطها في الإصلاح الاجتماعي والديني والتربوي والوطني.

نعرض بعض المواقف التي عززت روح المواطنة لدى الشعب حيث بعد توتر الأحداث في العاصمة برزت المرجعية بوادر وحلول مؤثرة في تعزيز التعايش السلمي والتسامح بين فئات المجتمع حيث ذهب وفد من مرجعية لزيارة المدينة الكاظمية والاعظمية والسيدية دلالة واضحة على تعايش وتوظيف المكانة الدينية التي يمثلها لتحقيق الوحدة الوطنية في المجتمع العراقي لان دور المرجعية يفوق دور الحكومة في التأثير الروحي في إصلاح الأوضاع العامة^(٣٦).

إما الموضوع الأكثر تأثير في الساحة هو موضوع كتابة الدستور وتخوف المرجعية في من ذلك حيث كان دورها واضح في حماية موضوع الدستور لكي يضمن الحقوق والحريات وتناغم مع مصالح الشعب العراقي من حيث صدر بيان من المرجعية الدينية العليا في النجف في تلك الحقبة من الزمن بعدم السماح لسلطات الاحتلال بكتابة الدستور وأكد على إن يتم اختيار لجنة لكتابة الدستور لكون سلطة الاحتلال لا تمتلك السلطة لكتابة الدستور من جهة وإما الجهة الأخرى وهي محط اهتمامنا هو تخوف من هذه اللجنة التي تأتي بها سلطات الاحتلال حيث لا يوجد ضمان لها من انها تلبى مطالب العليا الشعب العراقي يعبر عن الهوية الوطنية التي من ركائزها الأساسية الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، ودفع الى انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في المجلس التأسيسي لكتابة الدستور وبعد ذلك يجري التصويت العام على الدستور وطلب من الجميع المؤمنين المساهمة في هذا الأمر وانجازه في أحسن وجه^(٣٧).

منذ بداية وكانت سياسة المرجعية واضحة بأنها لكل العراقيين بجميع طوائفهم الشيعية وغيرها باحترام إرادتهم في تقرير مصيرهم ورفض لان يخطط الأجنبي لمستقبلهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وثقافي والجميع متساوون في حقوقهم في اخذ

حقوقهم بعيداً عن اي لون طائفي وهم من يختارون نظام الحكم بمختلف والشخصيات التي تمثلهم بمختلف أبنائه من مختلف الأعراف والطوائف والية ذلك في انتخابات العامة وهذا التأكيد على ان يكون المشروع عراقيا ووطنيا في الخطاب السياسي له رؤيته مستقبلية في احترام حقوق الجميع ويعرف بوجودهم في إطار الإخوة والوحدة الوطنية^(٣٨).

منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٤ كانت جميع خطابات المرجعية تدور في أمور جوهرية مهمة في تحقيق التعايش السلمي بين المواطنين نذكر بعض الخطابات منها بصورة بسيطة، حيث أكدت على توفير الأمن في ربوع العراق وضع حد للجريمة المنظمة وسائر الأعمال الإجرامية، وتقديم الخدمات لعامة أبناء الشعب وتخفيف معاناتهم بمختلف مجالات الحياة اليومية بدون اي تفرقة بسبب الطائفة او العرق او الديانات، تشكيل جمعية وطنية منتخبة من قبل الشعب لا تكون تحت سيطرة او تأثير خارجي ولا حتى لسلطة الاحتلال وتولد عن طريق الانتخابات، يجب ان تكون الحكومة الجديدة هي منبثقة من إرادة الشعب العراقي بالكامل بصورة ديمقراطية وتلبي مطالب الشعب ومنع اي حكومة لا تمثل إرادة الشعب^(٣٩).

كان للمرجعية دور كبير من اتفاقية التعاون الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ حيث حذرت المرجعية من هذه الاتفاقية بجملة من المحاذير منها، أنها اتفاقية طويلة الأمد وانها على تماس مباشر بمصالح الشعب ولمدة طويلة ولها تأثير على الأجيال العراقية وحذر كذلك من الاستعجال في توقيع هذه الاتفاقية والاستعانة بأهل الخبرة بخصوص هذه الأمر وهناك الكثير من الأمور التي لا يمكن إجمالها في بحث واحد.

إما في عام ٢٠١٤ بعد ان هدد العراق من قبل تنظيم داعش الإرهابي وسقطت الموصل بيد داعش في ١٣ حزيران عام ٢٠١٤ حيث اخذ العدو الإرهابي بالتقدم باتجاه سامراء وبغداد حيث أصدرت المرجعية الدينية فتوى الجهاد الكفائي التي تدعو كل شخص قادر على حمل السلاح للدفاع عن العراق والعتبات المقدسة ولم تكن موجهة للشيعية فقد وإنما تحرك أهل السنة كذلك بعد سقوط العديد من المناطق التي كان اغلب سكانها من السنة، ومن كلمة كفائي يعني إنا نحتاج إلى عدد معين لكن ما حصل هو غير متوقع

لا للعدو ولا للولايات المتحدة الأمريكية^(٤٠)، حيث هب أبناء الوسط والجنوب تلبية لنداء المرجعية بالملايين، وحققوا نجاح لا يمكن تحقيقه مع قوة العدو والدعم الخارجي في فترة غير متوقعة في حساباتهم، حيث حققت هذه الفتوى روح المواطنة الحقيقية لدى أبناء الشعب العراقي عندما هب أبناء الوسط والجنوب مدافعين عن المناطق الغربية وأصبحوا يقاتلون عدو واحد واليوم نرى ذلك واضحا عندما نرح العديد من العوائل إلى الجنوب وفتحة لهم القلوب قبل الأبواب في تقديم الخدمات لهم وكان ذلك بسبب الدور الناجح للمرجعية .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التحليلية لهذا الموضوع يظهر لنا عدة نتائج وتوصيات واليوم توصلنا الى القول ان المرجعية الدينية في النجف الاشرف هي صمام الأمان لشعب العراقي في الحفاظ والدفاع عن الشعب والأراضي العراقية لا بل تجاوز دورها إلى المطالبة بالحقوق الدستورية والمدنية لهذا الشعب ومن خلال هذا توصلنا الى مايلي.

النتائج

أولاً:- ان مشكلة المواطنة ليش مشكلة حديثة وظهرت فقط بعد ٢٠٠٣ وانما كان تطبيق السياسات في الأنظمة الشمولية المتعاقبة على العراق أدى إلى فقدان الشعور بالمواطنة بين أبناء المجتمع العراقي.

ثانياً:- يظهر دور المرجعية بارزا وفعال في توحيد الصفوف والدفاع عن وحدة العراق وسيادته وشعبه ونسيجه الاجتماعي من خلال التوجيه الخطابية الدينية بدون منطلق طائفي رغم كل الظروف التي مر بها البلد.

ثالثاً:- دعوة المرجعية مراراً وتكراراً الى ترك المحاصصة في توزيع المناصب التشريعية او الوزارية والدرجات الخاصة وما دونها لان في ذلك ضياع للعدالة في الوصول الى المواطن ونتاجها الآثار السلبية من خلال الدخول في التوافقات السياسية التي ستاثر بصورة مباشرة على مؤسسات الدولة

رابعاً:- تأخير في تشريع بعض القوانين التي تنمي روح المواطنة لدى المواطن العراقي وبعضها مشرعة لكن تطبق بصورة غير صحيحة او عدم تطبيقها هو خطر بحالتها.
التوصيات

اولاً:- تشريع القوانين وتطبيقها بالصورة الصحيحة على جميع ابناء المجتمع العراقي لان في ذلك شعور بالانسجام وتساوي في الحقوق التي يحتاجها المواطن وذلك عن طريق وضع خطة عمل تتضمن هذه متطلبات ضرورية .

ثانياً:- ترك المحاصصات في تقسيم الوظائف سوء كانت وظائف عامة ودرجات الخاصة او الوظائف مدنية او عسكرية لان ذلك يجعل الاستفادة لجة دون الأخرى .

ثالثاً:- تطبيق كلام المرجعية من قبل الحكومة لانها هي من تعرف مصلحة الشعب وهي على دراية كاملة في الطريق السليم الذي يسلكه هذا لشعب وحكومته للوصول الى بر الأمان ولابتعاد عن سرقة اموال الدولة بصورة قطعية ومحاربة الفساد.

رابعاً:- تفعيل المؤسسات المدنية والتنمية البشرية للتحفيز وزرع روح المواطنة بين الشعب العراقي مساعدة على نبذ الأفكار الطائفية .

الملخص

المواطنة تعرف على أنها الانتماء إلى مجتمع تربط أفرادَه مشتركاتٌ إجتماعية وسياسية وثقافية في دولة معينة. وهي تشمل اكتساب الحقوق والواجبات. ويتداخل مفهوم المواطنة بقوة مع مفاهيم أخرى كمفهوم الدولة، من حيث أن للمواطن حقوق إنسانية يجب أن تقدم إليه وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها. وينبثق عن مصطلح المواطنة مصطلح «المواطن الفعال» وهو الفرد الذي يقوم بالمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه أو العمل التطوعي.

اتفق كثير من المنظرين والفلاسفة على أن المواطنة يجب أن تشمل على عدة قيم كقيمة المساواة التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية

مواجهة موظفي الحكومة بما في ذلك اللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله، والحصول على المعلومات التي تساعد على ذلك.

كذلك تشتمل المواطنة على قيمة الحرية التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهاً ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي. بيد أن القيمة الأكثر أهمية لدى المواطن هي قيمة المشاركة التي تتضمن العديد من الحقوق، مثل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين فيها لتغيير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، والترشح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

كما يجب أن نشير إلى المسؤولية الاجتماعية كقيمة أساسية لدى الفرد والتي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين.

ونظراً لأهمية المفاهيم المتقدمة فاننا سنبين الدور المهم والتاريخي لتعزيز قيم المواطنة الذي قامت ولا تزال المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف من حماية تلك القيم وذلك عن طريق الخطب والبيانات الرسمية، للخروج برؤية عن اهمية ذلك الدور وأثره في الثبات السياسي والديمقراطي في العراق .

الهوامش:

- (١) عزيز جبر شيال، عوامل التفتيت واللامواطنة في البلد محتل، البحوث المشاركة في ندوة الهوية الوطنية العراقية، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠١١/٤/٢، ص ٢١.
- (٢) مفيد ذنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٣)، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩، ص ١٢٠-١٢١.
- (٣) بان غانم صالح، التاصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات إقليمية، العدد (١٣)، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩، ص ٣١٩-٣٢٠.
- (٤) جواد كاظم محسن، المواطنة: الحقوق والواجبات من منظور اسلامي، البحوث المشاركة في ندوة الهوية الوطنية العراقية، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠١١/٤/٢، ص ٥.
- (٥) إبراهيم ناصر، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، عمان، ١٩٩٤ ص ١٠.
- (٦) أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ج ٦، ص ١٢٠.
- (٧) إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، ج ٦، ص ٢٢١٤ - ٢٢١٥.
- (٨) م.م كمال حسين ادهم، مفهوم المواطنة واليات تعزيزها، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة تكريت، كلية القانون، العدد ١٣، المجلد ٥، ٢٠١٣، ص ٣.
- (٩) سعدي ابراهيم حسن، الفيدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية، دار الكتب العلمية، بغداد، ص ٥٥.
- (١٠) انظر: "المواطنة والديموقراطية في البلدان العربية" المصدر نفسه، ص ٣١.
- (١١) نقلا عن: علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٦٤)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ١١٨.
- (١٢) ياسين العطواني، مفهوم المواطنة وبناء الدولة جريدة الصباح، العدد (٢٢٣٠)، بغداد، في ٢٠ حزيران، ٢٠١١، ص ١٢.
- (١٣) د غني زغير عطية، الديمقراطية وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد ٢، مجلد ٩، ٢٠١٨، ص ٢٦٢.
- (١٤) حسين توفيق إبراهيم و عبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، دبي، مركز الخليج للابحاث، ٢٠٠٥، ص ٥٨-٥٩.
- (١٥) ياسين البكري و عبد العظيم جبر حافظ، في الثقافة الديمقراطية، سلسلة في الثقافة الديمقراطية، العدد ١، العالمية المتحدة للنشر والتوزيع بيروت، ٢٠١١، ص ٧١.

- (١٦) د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي وأسس وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٦٤
- (١٧) د. عبد الجبار احمد عبد الله، الدولة العراقية بين الجدلية التكوينية والاستمرارية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد(٣٤)، بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٧، ص ٢.
- (١٨) علي وتوت، في سؤال الهوية عراق واحد عن أي جنون نتحدث، في علي وتوت واخرون، المواطنة والهوية، ط١، بغداد، الحضارية، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
- (١٩) جابريل اية، الموند، جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في الوقت الحاضر، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط٥، لبنان، ١٩٩٨، ص ٥٩.
- (٢٠) احمد فكاك البدراني، حقوق وحرقات المواطن في الدساتير العراقية دراسة تاريخية مقارنة، مجلة دراسات إقليمية، العدد(١٣)، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩، ص ٣٤٥.
- (٢١) السيد ياسين، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، القاهرة، دار ميريت، ص ٦٨.
- (٢٢) حمدي احمد عمر علي، دور الجامعات في تنمية قيم المواطنة، مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مصر، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٧، ص ٧٣.
- (٢٣) مسعود موسى الرضي، اثر العولمة في الدولة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص ١٢.
- (٢٤) سرين عبد الحميد، مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق، الازارطة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٤-١٥.
- (٢٥) السيد ياسين، الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، القاهرة، دار ميريت، ص ٦٨.
- (٢٦) أ.م.د امل هندي الخزعلي ، حقوق المواطنة في دستور العراقي ٢٠٠٥م، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص ١٧.
- (٢٧) المادة (١٤) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٢٨) المادة (١٧) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٢٩) المادة (١٨) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٣٠) المادة (٢٠) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٣١) المادة (٥) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٣٢) المادة (٤٩ الفقرة ٤) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

- (٣٣) المادة (٣٨) من الدستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
- (٣٤) تغريد جاسم عطية، دور المرجعية في تقريب بين المذاهب الاسلامية، مجلة ادب الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ١٧، المجلد ١، ٢٠١٣، ص ١١.
- (٣٥) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف الاشرف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨-١٩٨٦، التراث العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٣٧.
- (٣٦) م. د احمد محمد علي جابر العوادي، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، العدد ٥٧، ٢٠١٩، ص ٣٨٦.
- (٣٧) النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، إعداد حامد الخفاف، ط ١، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٢١.
- (٣٨) أ.م. د مجيد حميد عباس الحدراوي، دور المرجعية الدينية في دفاع عن العراق خطب الجمعة السياسية لعام ٢٠١٤، مجلة العميد، كربلاء، العدد ٢٥، المجلد ٧، ص ٣٣.
- (٣٩) أ.م. د مجيد حميد عباس الحدراوي، المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (٤٠) خطب الجمعة توثيق وتحقيق، المجلد العاشر الجزء الاول لسنة ٢٠١٤، العتبة العباسية المقدسة، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦، خطبة ٤ تموز ٢٠١٤، ص ١٨.